

GC(68)/19
13 أيلول/سبتمبر 2024

المؤتمر العام

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

الدورة العادية الثامنة والستون

رسالة وردت من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة بشأن طلب إدراج بند في جدول أعمال المؤتمر بعنوان "نقل المواد النووية في سياق شراكة أوكوس وضماداتها من جميع الجوانب في إطار معاهدة عدم الانتشار"

1- في 10 أيلول/سبتمبر 2024 تلقت الأمانة مذكرة شفوية من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة، نيابة عن البعثات الدائمة لأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن طلب البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية تضمين جدول أعمال المؤتمر العام بندا بعنوان "نقل المواد النووية في سياق شراكة أوكوس وضماداتها من جميع الجوانب في إطار معاهدة عدم الانتشار".

2- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طيَّه المذكرة الشفوية لعناية جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

بعثة المملكة المتحدة
فيينا

المذكرة رقم: 47/24

تهدي بعثة صاحب الجلالة البريطاني لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها بالنيابة عن البعثات الدائمة لأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة).

وتلاحظ البعثات الدائمة لأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية مع الأسف اقتراح قَدَّمته دولة عضو واحدة لإدراج بند ذي دوافع سياسية (الوثيقة GC/68/1/Add.2) على جدول أعمال الدورة العادية الثامنة والسنتين (2024) للمؤتمر العام. ونكرر الإعراب عن أوجه القلق التي ما فتئنا نعرب عنها بانتظام منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وآخرها في الوثيقة GOV/INF/2024/11.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار دولة عضو واحدة في إضفاء طابع سياسي على مسألة برنامج أستراليا للدفع النووي البحري من خلال اللجوء المتكرر لإضافة بند مخصص إلى جدول أعمال كلٍّ من مجلس المحافظين والمؤتمر العام. ونؤكد أن هذا البند لم يتم اعتماده كبنء دائم على جدول الأعمال ولم يحظ قط بدعم الإجماع. وعلى حد فهمنا من مشاوراتنا المكثفة، ومن مناقشات مجلس المحافظين، أن أغلبية الدول الأعضاء في الوكالة ترى أن هذا البند من جدول الأعمال غير ضروري وغير مبرر، وبنقص من الوقت المحدود والثمين المتاح للدول الأعضاء لمعالجة المسائل العاجلة ضمن جدول زمني مليء ومُلح.

ومن أجل تفادي المزيد من التعطيل، لن نتخذ أي تصرف إجرائي ضد إدراج هذا البند في جدول الأعمال هذه المرة، لكننا نحتفظ لأنفسنا بالحق في القيام بذلك في المستقبل، حسب الاقتضاء.

وكما ذكر المدير العام غروسي، فإنّ الوكالة تتمتع بتفويض واضح وراسخ لإجراء مناقشات سرية مع الدول الأعضاء بشأن قضايا تنفيذ الضمانات. وتوفر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة واتفق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الخاصين بأستراليا أساساً قانونياً قوياً للمدير العام والأمانة العامة للوكالة للتعاون مع أستراليا بشأن قضايا الضمانات النووية والتحقق. ونحن ندعم بقوة نزاهة الوكالة واستقلالها وتفويضها بالتعاون مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الضمانات والتحقق، بعيداً عن التدخل السياسي الخارجي. وأشار المدير العام غروسي إلى أنه سيواصل تقديم التقارير إلى مجلس المحافظين حسب الحاجة، ونحن ندعم بشكل كامل تقديره للقيام بذلك.

ولقد انخرطت أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشكل متسق ومفتوح وشفاف مع الدول الأعضاء في الوكالة والأمانة العامة بشأن الأسئلة الحقيقية المتعلقة ببرنامج الدفع النووي البحري لأستراليا، بما في ذلك في دورتي المؤتمر العام السادسة والسنتين والسابعة والسنتين، ولجنتي التحضير لمعاهدة حظر الانتشار النووي في عامي 2023 و2024، وتقديم التحديثات في جميع اجتماعات مجلس المحافظين منذ الإعلان عن شراكة أوكوس في أيلول/سبتمبر 2021. ونحن ملتزمون بمواصلة إطلاع المجتمع الدولي على جوانب منع الانتشار في برنامج الغواصات الأسترالية العاملة بالطاقة النووية والمسلة تقليدياً، وتماشياً مع هذا النهج، ستقدم أستراليا تحديثاً عن البرنامج في المؤتمر العام لهذا العام ضمن بيانها الوطني.

وتغتنم بعثة المملكة المتحدة لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسمي آيات تقديرها بالنيابة عن البعثات الدائمة لأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وتطلب من أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعميم هذه المذكرة على الدول الأعضاء في الوكالة.

[الختم] [التوقيع]

10 أيلول/سبتمبر 2024